

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات (AHLC)

عقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني اجتماعها السنوي الثاني في نيويورك في الثاني والعشرين من أيلول، وذلك للوقوف على مجرى الأمور منذ أيار الماضي والمضي في دعم الجهود الفردية، ومتعددة الأطراف، والدولية لتحسين الظروف الاقتصادية والمؤسسية في دولة فلسطين.¹

أصدر كل من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والبنك الدولي، ومكتب الرباعية الدولية، وصندوق النقد الدولي جُملةً من التقارير تحضيراً لهذا الاجتماع، حيث تُقدّم هذه التقارير- التي لم تنفك تُعدّ سنوياً على مدار عقدين ونصف من الزمن- تحليلاً مُمتّحاً من جهات دولية لاطلاع مجتمع المانحين بشأن الأداء الاقتصادي والمؤسسي والسلطة الوطنية الفلسطينية، كما وفّرت هذه التقارير خرائط طريق واستراتيجيات لتمويل الجهات المانحة للإصلاحات الوطنية وبناء المؤسسات الفلسطينية.

تتوقّع المراقب الاقتصادي الدولية استمرار تعالي الاقتصاد الفلسطيني ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.5% بحلول نهاية العام 2022،² كما تمّ تسليط الضوء على بعض التطويرات الإيجابية، منها على سبيل الذكر لا الحصر: نجاح السلطة الفلسطينية بتوسيع قاعدتها الضريبية وتقليص العجز العام، بالإضافة للتحسينات المنجزة على صعيد التجارة مع قطاع غزة وعبر جسر الملك حسين (أللنبي)، وإنشاء نظام دفع إلكتروني للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة أعداد الفلسطينيين من قطاع غزة المسموح لهم بالعمل في إسرائيل.

المالية العامة

تراجع العجز المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 70% في النصف الأول من 2022 مقارنةً بذات الفترة من العام 2021؛ وذلك إثر زيادة جباية الضرائب المحلية بنسبة 26% وزيادة إيرادات المقاصة بنسبة 13%.³ من جهة أخرى، حافظت السلطة الفلسطينية على نفس مستوى الإنفاق، حيث قُوّلت زيادة فاتورة الأجور، والإنفاق على الصحة، وصافي الإقراض بهبوط شديد في الإنفاق على برنامج التحويلات النقدية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية،⁴ على حساب الأسر الفقيرة والأكثر هشاشة.⁵

رغم هذه التطورات تتوقّع مجموعة البنك الدولي أن تواجه السلطة الفلسطينية فجوة تمويلية بقدر 637 مليون دولاراً أمريكياً في 2022- أو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي- ذلك بعد احتساب تمويل الجهات المانحة وخصم المبالغ التي تقتطعها الحكومة الإسرائيلية منفردةً من إيرادات المقاصة، إذ تُقدّر هذه الاقتطاعات بزهاء 569 مليون دولاراً أمريكياً سنوياً.⁶ عليه، من المتوقع أن تواصل السلطة الفلسطينية اعتمادها على مراكمة المتأخرات المُستحقة لمزودي الخدمات والدفع المُجتزأ لرواتب الموظفين العموميين. في هذا السياق، يُقدّر تقرير مجموعة البنك الدولي إجمالي المتأخرات المُستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية للقطاع الخاص بنحو 950 مليون دولار بالإضافة إلى زهاء ملياري دولار مُستحقة لصندوق التقاعد؛ ما يستنزف الكثير من السيولة من الاقتصاد المحلي ويُعيق قدرة القطاع المصرفي على تقديم القروض للقطاع الخاص والأسر الفلسطينية. أيضاً، قرابة 40% من تسهيلات القطاع المصرفي الائتمانية، أو زهاء 4 مليارات دولار، مُقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وموظفي القطاع العام. في سياق متصل، تُستحث هيئات القطاع المالي الرسمية لتشديد حماية النظام المصرفي من الانكشاف للصدمات الاقتصادية في ظلّ المناخ الاقتصادي الذي يتسم بالتقلّب وارتفاع المخاطرة.

تأكد التقارير التي قُدّمت خلال الاجتماع على ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بعدة إصلاحات على صعيد النفقات وجباية الإيرادات للوصول إلى مركز ماليّ قوي،⁷ إذ يتوقّع أن يربو الدين الحكومي، بما في ذلك المتأخرات، على 58% من الناتج المحلي بحلول العام 2027، وذلك في ظل استمرار السياسات المالية العامة

النشرة 193

تشرين الأول 2022

التقارير الرئيسية

توصلت وزارة المالية والقطاع الخاص إلى اتفاقية بشأن الصيغة النهائية لمشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، وذلك بعد العديد من جلسات النقاش الموسعة التي امتدّت على مدار أكثر من عام

تعكف سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على تكثيف جهودها لتوسيع اعتماد طرق الدفع الإلكترونية وتقليص الاعتماد على المعاملات النقدية

شهد العشرون من أيلول إطلاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمشروع «تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وغزة» الممول من البنك الدولي»

بلغ مؤشر القدس 628.5 في آخر يوم تداول للأسهم في شهر أيلول 2022 مُسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.7% عن الشهر الماضي

1 https://www.unispal/wp-content/uploads/2022/10/AHLCSEPT22CHAIRSUMM_220922.pdf

2 <https://bit.ly/3epVzPg>

3 المصدر السابق.

4 وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولة عن توفير الحماية الاجتماعية الأساسية للأسر الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال برنامج التحويلات النقدية الوطني، والذي يستفيد منه حالياً 111.000 أسرة فلسطينية ضعيفة

5 <https://bit.ly/3yC1d7K>

6 بواقع 387 مليون دولار ضمن بند صافي الإقراض و183 مليون دولار تقتطعها الحكومة الإسرائيلية عن الرواتب التي تُقدّمها السلطة الوطنية الفلسطينية للأسر والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والأسرى المحزّنين، وأسرة الفلسطينيين والفلسطينيات الذين قُضوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

7 www.bnews.ps/index.php/ar/node/19851

تكاليف الشحن ورفع القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية.¹² يؤكد التقرير أيضا على أهمية برامج التجارة عبر طريقة «الباب إلى الباب» كونها سبّرت معالجة 55 ألف شاحنة منذ حزيران 2022 وأدت لوفوراتٍ على التكلفة زادت على 7.6 مليون دولار منذ العام 2018، عدا عن أن البرنامج يُفيد 21 شركة.

على الرغم من أنه من السابق لأوانه تأكيد ما إذا كان البرنامج قد نجح في تحقيق أهدافه، مع تزايد الشكاوى من المصانع الفلسطينية¹³، يُواصل مكتب الرّباعية بدوره توسعة نطاق البرنامج من خلال مرفق مشترك للتقليل الأمن (Secured Joint Staging Facility) وجعل خيار التجارة بطريقة من «الباب إلى الباب» متاحا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يُذكر في هذا الصّد أنّ من المتوقّع أن يغدو المرفق جاهزا للعمل بكامل طاقته مع نهاية 2023 وأن يُقدّم نموذجا يُمكن الاحتذاء به وتكراره في مناطق أخرى.¹⁴

في سياق متصل، يُوصي تقرير الرّباعية الدّولية بتقديم إسرائيل لمزيد من الدّعم والتسهيلات للتبادل التجاري بين الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة بالتوازي مع الجهود المبذولة التي أتاحت مرور السّلع المعتمّدة من معهد المعايير والمواصفات الدّولية (أيزو) ومؤسّسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية من قطاع غزّة إلى الضّفة الغربيّة. من جهة أخرى، شدّد تقرير صندوق النّقد الدّولي مُجددا على أنّ القيود المفروضة على حركة السّلع والخدمات والوصول إلى الأراضي والمياه في المنطقة (ج) هي من الأسباب البنيويّة الرّئيسة للعجز المزمّن في الحساب الجاري الفلسطيني.¹⁵ دُكرت هذه القيود ذاتها مرارا في تقارير منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة، فضلا عن تكرار المطالبة بتخفيف هذه القيود وزيادة الوصول إلى موارد الإنتاج الفلسطينية.¹⁶

إصلاح نظام ضريبة القيمة المضافة

توصلت وزارة المالية والقطاع الخاص إلى اتفاقية بشأن الصّيغة النهائيّة لمشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، وذلك بعد العديد من جلسات النقاش الموسعة التي امتدّت على مدار أكثر من عام.¹⁷ القانون المقترح هو الأول من نوعه في فلسطين؛ لا يوجد حاليًا قانون مخصص يحكم ضريبة القيمة المضافة الإدارية. أدى التوقيع على بروتوكول باريس كجزء من اتفاقيات أوسلو في عام 1994 إلى إنشاء اتحاد جمركي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، مع تحديد ضريبة القيمة المضافة بما لا يقل عن 2% أقل من تلك المطبقة في إسرائيل.¹⁸ بموجب القانون الجديد لم تعد الضريبة ثابتة بنسبة 16%، بل تخطط الحكومة لخلق سلّم يبدأ من الصّفّر وصولا إلى النسبة الحاليّة (16%). تقول الأصوات المدافعة عن القانون الجديد إنّه يُحقّق العدالة الضريبيّة ويفرض ضريبة مخفّضة على المنتجات والخدمات الوطنيّة لزيادة قدرتها التنافسيّة.¹⁹

سلط تقرير الرّباعية الضوء أيضا على التقدّم المحرّز في نظام الضريبة المضافة الإلكتروني التجريبي الذي استُحدث في آذار الماضي، وأكد التقرير على ضرورة تبني النظام على نطاق أوسع، عدا عن تعقّب التجار والمعاملات التجاريّة لتقليل التهرب الضريبي. على حين أنّ المشاركة بالنّظام إلزاميّة للتجار الفلسطينيين، إلا أنّها لا تزال اختياريّة بالنسبة للتجار الإسرائيليين؛ ما آل إلى تبني محدود للغاية للنّظام من طرف التجار الإسرائيليين. بحلول تموز 2022، طلبت السلطة الفلسطينية من زهاء 26 ألف تاجر فلسطيني منخرطين في تجارة ثنائيّة مع شركات إسرائيلية، مقارنة بنحو 400 تاجر إسرائيلي مشارك بالبرنامج، تقديم الفواتير إلكترونيا من خلال النّظام الجديد. تُقدر أعمالهم التجاريّة بقيمة إجماليّة تزيد على ملياري شيكل. من جهة أخرى، أطلقت الوزارة حملات إعلاميّة وتثقيفيّة لشرح النّظام الجديد لشركات المحاسبة والمنشآت المتوسطة، والصغيرة، والصغرى في كلّ من الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة. في المقابل، أشارت

الرّاهنة.⁸ كذلك أشار تقرير مجموعة البنك الدّولي بأنّه حري بإصلاحات الإنفاق أن تستهدف فاتورة الرّواتب والأجور، ونظام التقاعد العام، والتحويلات الماليّة غير مُحدّدة الوجهة والهدف، ومن الأولويّات الرّئيسة أيضا تحسين إدارة التحويلات الطّبيّة، والمعونات العرضيّة (غير المخطط لها) لهيئات الحكم المحلي (صافي الإفراض). يُضاف أنّه يُمكن للسلطة الفلسطينية بذل المزيد من الجهود على صعيد الإيرادات، لا سيّما في ظلّ قلّة الإيرادات المجرّبة من قطاع غزّة، كما والحاجة لتوسيع القاعدة الضريبيّة لتشمل المزيد من المهنيين ذوي الدّخل المرتفع، عدا عن ضعف العقوبات المفروضة على التهرب الضريبي.

علاوة على ذلك، يشير تقرير مجموعة البنك الدّولي إلى أنّ رواتب القطاع العام غير متوافقة مع معايير القطاع الخاص، ما يخلق عوامل خارجية سلبية وتشوهات في سوق العمل المحلي. تعكف السلطة الفلسطينية حاليا على النّظر في نظام التقاعد المبكر الاختياري سعيا للتوفير في فاتورة الرّواتب والأجور وضمان استقرارها، لا سيّما على الأمد البعيد. لكن هذا الخيار يحمل بعض المخاطر المحتملة مثل خسارة بعض الموظفين المهرة وذوي الخبرة، بالتالي التأثير سلباً على أداء الحكومة. لذا يُوصي البنك الدّولي بجملة من الإصلاحات البديلة لمعالجة نمو الكوادر والأجور في سبيل تحقيق توفير وضبط ماليّ أفضل، مع توظيف ضوابط قصيرة الأمد لكبح الإنفاق بالتوازي مع إصلاحات إضافيّة لتحسين إدارة الأجور والرّواتب. في سياق متّصل، يُقدّم تقرير صندوق النّقد الدّولي مجموعة من الإصلاحات التي يُمكن تنفيذها على الأمد القصير والمتوسط تتركّز حول تعزيز الشفافيّة، وتقليل أوجه القصور وعدم الكفاءة من خلال دمج الخدمات الحاليّة، وتحسين القدرات الإداريّة.⁹

أعربت السلطة الفلسطينية خلال الاجتماع عن التزامها بالقيام بعدّة إصلاحات ماليّة رئيسية، منها:¹⁰

1. تقليص فاتورة الرّواتب من خلال خطّة تقاعد لزهاء 30 ألف من أصل 140 ألف موظفاً عموماً مع نهاية العام المُقبل، عدا عن الوقف شبه الكامل للتعيينات في القطاع العام، وتقنين عقود الخدمة، وإصلاح الزّيادة والتّرفيقات.
2. إصلاح نظام الرّعاية الصحيّة من خلال الالتزام بتقليص الإنفاق على التحويلات الطّبيّة الخارجيّة، وتحسين الخدمات الصحيّة العامّة، وبناء نظام تأمين صحي أكثر عدلا وإنصافا. يُذكر في هذا السّياق أنّ التحويلات الصحيّة قد شكّلت نحو 30% من إجمالي التّفقات التشغيليّة للسلطة الفلسطينية العام 2021.
3. تكثيف الجهود الرّامية لتقليص وضبط صافي الإفراض، لا سيّما المبالغ التي تقتطعها الحكومة الإسرائيليّة من إيرادات المقاصّة لسداد الديون المُستحقّة للشركات الإسرائيليّة لقاء خدمات الكهرباء، والمياه، والصّفّر الصحي التي تقدّمها الأخيرة لهيئات المحلية وشركات التوزيع الفلسطينية. يُذكر أنّ صافي الإفراض قد بلغ 373 مليون دولار في النّصف الأوّل من 2022.
4. توسعة القاعدة الضريبيّة، والحد من التهرب من الضّرائب والجمارك، والتهوؤ بالإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي، لا سيّما في أوساط المهن الحرّة.¹¹

الحركة والتجارة

شهد عدد شاحنات التجارة المُيسرة عبر الأردن زيادة بنحو 28% في النّصف الأوّل من هذا العام، حيث أُعيد توجيه الواردات الفلسطينية من موانئ حيفا وأسدود إلى ميناء العقبة-الأردن لتفادي للزيادة في تكاليف الشحن في إسرائيل.

في هذا السّياق، يُشدّد تقرير الرّباعية على الضّرورة المُلمّحة لاستيعاب الحجم المتزايد لعمليات عبور البضائع ضمن إطار برنامج من «الباب إلى الباب» لخفض

12 يُمكن المخطط المصانع الفلسطينية من نقل الشحنات من مواقع الإنتاج إلى المستلمين في إسرائيل دون الخضوع لعملية النقل المكلفة والمرهقة للشحنات من ظهر إلى ظهر عند معبر ترفوميا (جنوب الضفة الغربية).
13 <https://bit.ly/3Dt2twT>
14 <https://bit.ly/3MULAs9>
15 <https://bit.ly/3EVne5s>
16 https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_report_to_the_ahlc_-_22_september_2022.pdf
17 www.bnews.ps/index.php/ar/node/19840
18 <https://bit.ly/3za8QTS>
19 www.raya.ps/news/1137844.html

<https://bit.ly/3g1CumX> 8
9 المصدر السابق.
10 www.bnews.ps/index.php/ar/node/19869
11 <https://bit.ly/3MtKXCX>

سلطة الضرائب الإسرائيلية إلى أنه سيُصار لاعتماد النظام لمعالجة جميع المعاملات المبرمة بين التجار الإسرائيليين والفلسطينيين في حال اجتيازه المرحلة التجريبية بنجاح.²⁰

التضخم

يتوقع تقرير البنك الدولي ارتفاع التضخم إلى 4.9% في 2022 ليسجل بذلك أعلى نسبة تضخم طيلة العقد الماضي جزاءً تزايد أسعار الغذاء والوقود،²¹ كما أشار إلى أن نسبة التضخم قد تصل إلى 7.34% بالنسبة إلى الـ 40% الأشد فقراً من الأسر الفلسطينية بحلول العام المقبل في حال مواصلة زيادة الأسعار بذات وتيرة النصف الأول من العام 2022.

نظراً للاعتماد الكبير على الواردات، فإن فلسطين، بالذات، معرضة لارتفاع أسعار الغذاء والوقود جزاءً الصدمات الخارجية،²² إذ تسجل فلسطين ثاني أعلى نسبة واردات غذائية في المنطقة (بعد اليمن)، حيث تشكل الواردات الغذائية نحو 34% من واردات الفلسطينيين، عدا عن الاعتماد الكبير على واردات القمح (91% من الاستهلاك) والزيتون النباتية (95% من الاستهلاك).

احتياجات البنية التحتية

تقدر تقارير الرباعية الدولية وجود فجوة بقيمة 600 مليون دولار في تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي، وثم حاجة لنحو 72 مليون دولارا لضمان بناء مرافق معالجة مياه الصرف الصحي وتكرار بعض الخطط في أماكن أخرى لتلبية الاحتياجات المحلية، عدا عما قيمته 7.75 مليون دولار إضافية لتشغيل وصيانة المرافق القائمة حتى العام 2031.²³

تطورات القطاع المالي

تمكف سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على تكثيف جهودها لتوسيع اعتماد طرق الدفع الإلكترونية وتقليص الاعتماد على المعاملات النقدية.²⁴ في هذا السياق، تحديداً في 15 أيلول، أطلقت سلطة النقد بالتعاون مع وزارة المالية/الهيئة العامة للبتروول ونقابة أصحاب محطات المحروقات-حملة لتشجيع المواطنين على الدفع عبر نقاط البيع لدى محطات المحروقات من خلال بطاقات الصراف الآلي.²⁵ وفي 14 أيلول، وقع محافظ سلطة النقد د. فراس ملحم، اتفاقاً تعاقدياً مع شركة مدفوعاتكم لتقوم بموجبه الشركة بتوريد، وتركيب، ودعم نظام عرض وسداد الفواتير الوطني، الذي شرعت سلطة النقد بالتجهيز لتنفيذه في فلسطين.²⁶ تهدف هذه الخطوات لتقديم طرق دفع إلكترونية أكثر جدوى وانتشاراً، وتحفيز اعتماد خدمات الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المالية بشكل عام. يُمترض أيضاً أن يسهم النظام في دعم مساعي الحكومة الفلسطينية لإطلاق بوابة الدفع الإلكتروني الحكومية.

تهدف سلطة النقد الفلسطينية إلى خفض التكلفة وزيادة استخدام نظام نقاط البيع كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي في فلسطين. سعياً لتحقيق هذا الهدف، أطلقت سلطة النقد في وقت مسبق هذا العام خدمة حركات نقاط البيع، من خلال نظام المفتاح الوطني 194، الذي يربط جميع نقاط البيع في فلسطين ليتم تقاض العمليات المنقذة من خلاله داخلياً، ما سيؤدي لتقليل التكاليف وزيادة الاستخدام.²⁷ كما عملت سلطة النقد على خفض عمولة نقاط البيع التي تفرض على أصحاب المصالح التجارية أو مزودي الخدمات وتشبيتها عند 0.5% بعد أن كانت تصل إلى 3%، بحيث لا يتحمل الزبون أو المشتري أي مبالغ إضافية على قيمة مشترياته خلال استخدامه لنقاط البيع، فضلاً عن سلطة النقد لن تتقاضى من البنوك أي رسوم لمرور الحركات عبر نظامها.

ارتفع إجمالي عدد أجهزة نقاط البيع في فلسطين بنسبة 41.4% منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العام 2016، لتصل إلى 8837 جهازاً بنهاية العام 2021، وتم إجراء زهاء 929 ألف معاملة على أجهزة نقاط البيع في 2021 بقيمة 73.5 مليون دولار، أي زيادة بنسبة 159.3% و70.5% في إجمالي عدد وقيمة مثل هذه المعاملات مقارنة بعام 2016. بالإضافة لذلك، ارتفع عدد البطاقات المصرفية بنسبة 71.6% خلال نفس الفترة، حيث بلغ عدد البطاقات المصرفية النشطة 1.4 مليون بطاقة بنهاية العام 2021 بواقع 1.16 مليون بطاقة خصم، و166.6 ألف بطاقة صراف آلي، و94.4 ألف بطاقة ائتمان.²⁸ اعتباراً من الربع الثاني من 2022، كان هناك 326.7 ألف محفظة إلكترونية في فلسطين برصيد إجمالي قدره 3.7 مليون دولار، عدا عن نحو نصف مليون مستخدم نشط للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

الاقتصاد الرقمي في فلسطين

شهد العشرون من أيلول إطلاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمشروع «تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وغزة» الممول من البنك الدولي بهدف توسيع الوصول إلى الاتصال الرقمي من خلال دعم تقديم العديد من خدمات الحكومة الإلكترونية المتمحورة حول المواطن وتطوير البنية التحتية للألياف الضوئية. لذا وسعياً لتدعيم تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية؛ فإن المشروع يهدف لتطوير وتمكين البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطنين والشركات وأصحاب المصالح التجارية، حيث لا يزال هناك أوجه قصور في القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، وحماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني (cybersecurity)، والتوقيع الإلكتروني.²⁹ من جهة أخرى، يهدف المشروع إلى تمويل المرحلة الأولى من تطوير نظام إلكتروني حكومي للمشتريات، بالذات للجهات الحكومية ذات الإنفاق المرتفع.³⁰ حتى اللحظة، طورت الحكومة 17 خدمة حكومية إلكترونية، فيما أن العمل جارٍ لتحويل كافة الخدمات الحكومية التي تقدر بنحو 1400 خدمة إلى خدمات إلكترونية.

بدأ المشروع عبر تقديم المساعدة الفنية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحديد النماذج المثلى لشراء خدمات النطاق الترددي للإنترنت والنطاق العريض، وسيمول شراء النطاق الترددي لمكاتب بريد مختارة يمكن أن تكون بمثابة نقاط وصول رقمية؛ لتقوم الوزارة بعد ذلك بتمويل نصف التكلفة الإجمالية المطلوبة، في المقابل سيعمل المشروع على استكشاف خيارات إضافية لتحقيق الاستدامة المالية من خلال إجراء دراسة جدوى. يُذكر أن هذا المشروع ليس إلا أحد المشاريع العديدة التي نفذها البنك الدولي للنهوض بالتحوّل الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن جملة هذه المشاريع مشروع التكنولوجيا من أجل الشباب وفرص العمل ومشروع دعم ابتكارات القطاع الخاص في فلسطين.³¹

حركة التداول في شهر أيلول

بلغ مؤشر القدس 628.5 في آخر يوم تداول للأسهم في شهر أيلول 2022 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.7% عن الشهر الماضي، حيث تم تداول ما مجموعه 17.5 مليون سهم بقيمة 32.5 مليون دولار؛ ما يُشكل انخفاضاً بنسبة 47.8% في حجم و48% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر آب 2022.

<https://bit.ly/3TcXtlw> 20

<https://bit.ly/3CRgSmk> 21

المصدر السابق. 22

<https://bit.ly/3T5kSp6> 23

www.bnews.ps/ar/node/12121 and www.alhadath.ps/article/154861/ 24

www.bnews.ps/index.php/ar/node/19841 25

<https://bit.ly/3T9TZy> 26

<https://bit.ly/3g1Cluj> 27

سلطة النقد الفلسطينية. 28

<https://bit.ly/3g1CKSX> 29

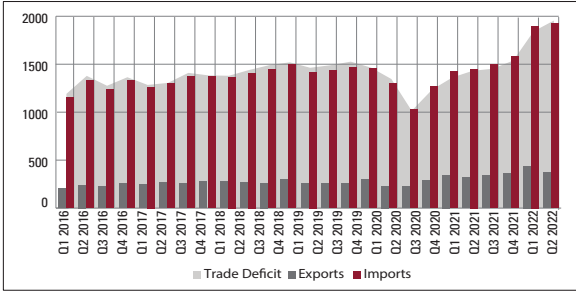
www.bnews.ps/index.php/ar/node/19859 30

<https://bit.ly/3s3UgZo> and <https://bit.ly/3VAA7la> 31

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

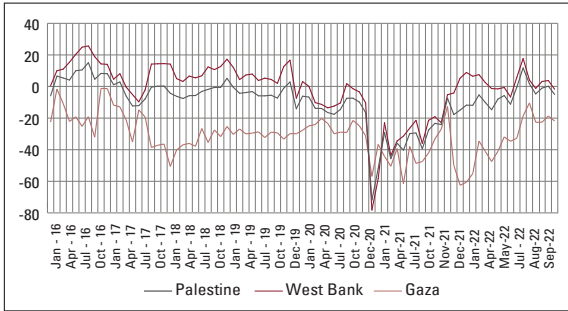
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



الواردات (الربع الثاني 2022): 1,991.3 مليون دولار الصادرات (الربع الثاني 2022): 360.4 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثاني 2022): 1,630.9 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

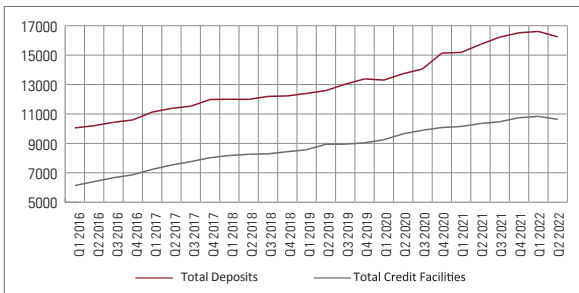
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – أيلول 2022



فلسطين (أيلول 2022): -5 الضفة الغربية (أيلول 2022): -1.7 غزة (أيلول 2022): -21.8 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

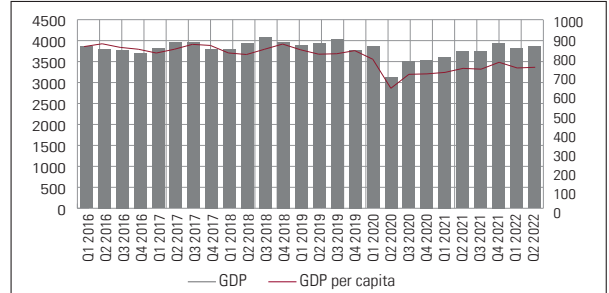
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثاني 2022): 10,635.18 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثاني 2022): 16,242.19 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

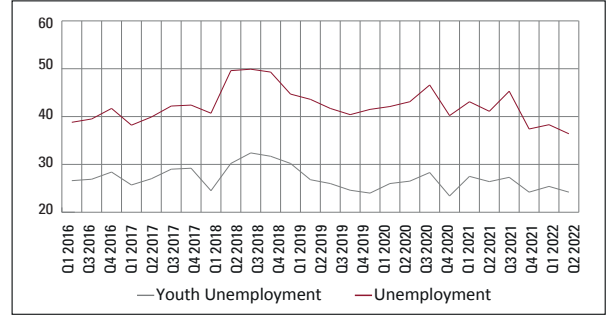
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثاني 2022): 3858.6 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثاني 2022): 765.4 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

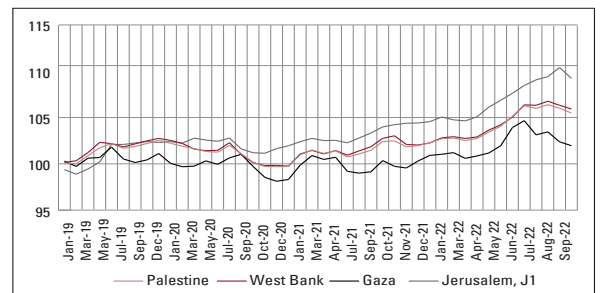
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



معدل البطالة (الربع الثاني 2022): 24.20% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2022): 36.40% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – أيلول 2022



فلسطين (أيلول 2022): 106.86 الضفة الغربية (أيلول 2022): 107.18 غزة (أيلول 2022): 104.12 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org